



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان في هايتي

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالبيان الصادر عن رئيس مجلس حقوق الإنسان في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/HRC/PRST/34/1) الذي دعا فيه حكومة هايتي إلى أن تعد، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها تلك المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل والتي قدمها الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي.

وفي هذا التقرير، يصف المفوض السامي الجهود التي تبذلها حكومة هايتي لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان المتصلة بالحبس الاحتياطي، واكتظاظ السجون، والتشريعات الجنائية، والمساءلة، والأمية، وحالة المشردين داخلياً والمهاجرين. ويقدم المفوض السامي أيضاً توصيات بشأن وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، مع مراعاة مشروع الوثيقة التي أصدرتها السلطات عام ٢٠١٤.

وواصلت مفوضية حقوق الإنسان، من خلال عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة والنظراء الوطنيين الآخرين لزيادة امتثال البلد لالتزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وتقديم تقارير دورية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن تنفيذ توصياتها.



وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان في هايتي

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٤	السياق	ثانياً -
٤	الإطار المؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان	ثالثاً -
٤	الآليات الوطنية لحقوق الإنسان	ألف -
٥	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	باء -
٦	خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان	رابعاً -
٨	سيادة القانون	خامساً -
٨	انتهاكات حقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية	ألف -
١٠	ضرورة إصلاح القانون الجنائي	باء -
١١	عدم المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة	جيم -
١٣	الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المرتكبة في الماضي	دال -
١٤	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	سادساً -
١٤	استمرار الأمية	ألف -
١٥	حالة المشردين داخلياً	باء -
١٦	حالة المهاجرين الهايتيين	سابعاً -
١٨	استنتاجات	ثامناً -
١٨	توصيات	تاسعاً -

أولاً - مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بالبيان الصادر عن رئيس مجلس حقوق الإنسان في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/HRC/PRST/34/1) الذي دعا فيه حكومة هايتي إلى أن تقوم، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للمجلس واللجنة الوزارية المشتركة لحقوق الإنسان، وبالتشاور الوثيق مع المجتمع المدني ومكتب أمين المظالم وسائر أصحاب المصلحة، بإعداد خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الصادرة في سياق الاستعراض الدوري الشامل وعن الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي^(١). وطلب الرئيس إلى الحكومة، في ذلك البيان أيضاً، إنشاء آلية وطنية للإبلاغ عن تنفيذ الغايات والمؤشرات ذات الصلة ببرامج المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان ورصدها؛ ووضع جدول زمني لتحقيق الأهداف المرسومة؛ وتحديد الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطة. وطلب الرئيس إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يقدم تقريراً كتابياً عن تنفيذ الخطة إلى المجلس في دورته الثامنة والثلاثين.

٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، حيث عُهد إليها بمساعدة الحكومة في تعزيز مؤسسات سيادة القانون، ودعم الشرطة الوطنية الهايتية، والمشاركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧)). وما فتئت مفوضية حقوق الإنسان تمارس، من خلال عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة، أنشطة الدعوة من أجل تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى لشؤون حقوق الإنسان في السلطة التنفيذية وذلك لتيسير وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. كما واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. ويستند هذا التقرير إلى الرصد والمساعدة التقنية لعنصر حقوق الإنسان.

٣- ويقدم المفوض السامي، في هذا التقرير، لمحة عامة عن إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. كما يتناول الشواغل التي أثّرت في البيان الصادر عن رئيس مجلس حقوق الإنسان فيما يتصل بتنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة الصادرة عن مختلف الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الخبير المستقل السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، التي يتعين النظر فيها عند وضع خطة عمل (انظر A/HRC/31/77، الفقرات ١٠٥-١١١، وA/HRC/34/73، الفقرات ٩٩-١٠٧). ولذلك، يتضمن التقرير معلومات وتوصيات بشأن استمرار ممارسة الحبس الاحتياطي المطول، والجهود المبذولة من أجل اعتماد المشروعين المنقحين للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، والحاجة إلى القضاء على الأمية وتوفير السكن اللائق للمشردين داخلياً وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين الهايتيين.

٤- وفي عام ٢٠١٤، أعد مكتب الوزير المفوض لحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع (يشار إليه فيما يلي بـ "الوزير المفوض لحقوق الإنسان") واللجنة الوزارية المشتركة لحقوق الإنسان مشروعاً أولاً لخطة وطنية لحقوق الإنسان، تُحدا التوصيات المقدمة من آليات الأمم المتحدة وتُقدّم إجراءات لتنفيذها. ومع أن مشروع الوثيقة هذا يمثل خطوة أولى جادة نحو إدماج

(١) أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي عام ١٩٩٥، وأوقفها مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٧ (A/HRC/PRST/34/1).

حقوق الإنسان في السياسات الحكومية، لم يجرز أي تقدم صوب وضع صيغته النهائية. ويمكن أن تستأنف الجهود الرامية إلى اعتماد خطة عمل لحقوق الإنسان بالاستفادة من التحضيرات الهامة المنجزة من أجل وضع مشروع عام ٢٠١٤.

ثانياً - السياق

٥- لا تزال المظالم الاجتماعية والفساد وضعف المؤسسات تشكل عقبات رئيسية أمام إعمال حقوق الإنسان في هايتي. فبتقديرات تفيد أن حوالي ٥٩ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، يبقى البلد هو الأفقر في الأمريكتين. كما يتعقد إعمال حقوق الإنسان بأثر الكوارث الطبيعية المتكررة، مثل الزلازل والأعاصير. ومع أنه جرت إعادة إعمار بعض المناطق، معظمها في منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبرى - إحدى أكثر المناطق تضرراً من زلزال عام ٢٠١٠ - كان حوالي ٣٧ ٠٠٠ هايتي، من بينهم ١٥ ٠٠٠ طفل، لا يزالون مشردين داخلياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، معظمهم في مخيمات تقع في المنطقة الحضرية للعاصمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أحدث إعصار ماثيو أضراراً شديدة في الجنوب الغربي من البلد، وتسبب في التشريد المؤقت لحوالي ١٧٥ ٠٠٠ شخص. ولا يزال بعضهم يعيشون في ظروف هشة، حيث النساء والأطفال معرضون بشكل خاص للاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

٦- ونظراً لكون بلدان المنطقة ما فتئت تعتمد قوانين وسياسات تقيد الهجرة غير النظامية، فإن مئات آلاف الهايتيين والمنحدرين من أصول هايتية الذين يعيشون في الخارج معرضون لخطر الترحيل إلى هايتي، ومنهم من هم معرضون لخطر أن يصبحوا عديمي الجنسية. وتثير إمكانية الإعادة الجماعية شواغل متعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالسكن اللائق والحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

ثالثاً - الإطار المؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

ألف - الآليات الوطنية لحقوق الإنسان

٧- في عام ٢٠١٢، أنشأت الحكومة منصب وزير مفوض لحقوق الإنسان، وهو ملحق بمكتب رئيس الوزراء. وهذه هي المرة الأولى التي تكون فيها هيئة لحقوق الإنسان جزءاً من السلطة التنفيذية في هايتي. لكن مع تغيير الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ألغي المنصب.

٨- وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، أنشأ رئيس الوزراء حينها بمرسوم اللجنة الوزارية المشتركة لحقوق الإنسان، وعهد إلى بولاية تنسيق السياسات العامة في مجال حقوق الإنسان ووضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٩- ووُضعت اللجنة الوزارية المشتركة تحت قيادة الوزير المنتدب لحقوق الإنسان. وتألقت في البداية من ثمانية وزراء: الوزير المفوض لحقوق الإنسان، ووزير الداخلية، ووزير الشؤون الخارجية،

وزير العدل، ووزير الشؤون الاجتماعية، ووزير شؤون المرأة وحقوق المرأة، ووزير الصحة العامة، ووزير التعليم.

١٠ - وظلت اللجنة الوزارية المشتركة قائمة تحت سلطة رئيس الوزراء بعد إلغاء حقيبة الوزير المفوض لحقوق الإنسان، لكن من دون وجود كيان لقيادة وتنسيق أعمالها^(٢). ومن ثم، فإن عملها كان على المستوى التقني أساساً خلال السنوات الثلاث الماضية. ولأعضائها سلطة تنفيذ التوصيات التي تندرج تحت إشراف وزاراتهم. وهذا يعني أنه لم تعالج إلا بعض الشواغل المحددة في مجال حقوق الإنسان، في معظم الأحيان بمعزل عن بعضها البعض، بينما لا تستطيع اللجنة الوزارية المشتركة معالجة المسائل السياسية والاستراتيجية الشاملة. ويبقى وجود كيان تنسيقي له الولاية وسلطة اتخاذ القرار اللازمتين أمراً بالغ الأهمية إذا كان للحكومة أن تعد وتنفذ على نحو فعال خطة عمل وطنية استراتيجية وشاملة لحقوق الإنسان.

١١ - وفي الوقت نفسه، لا تزال اللجنة الوزارية المشتركة مسؤولة عن التأكد من امتثال هايتي للالتزاماتها بتقديم تقارير دورية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ونفذت مفوضية حقوق الإنسان، من خلال عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة دعم نظام العدالة، أنشطة ترمي إلى بناء قدرات اللجنة الوزارية المشتركة من أجل صياغة هذه التقارير ومتابعة تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حضر عضوان من اللجنة الوزارية المشتركة^(٣) حلقة عمل لـ "تدريب المدربين" مدتها أسبوع واحد نظمها مفوضية حقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، نظمت مفوضية حقوق الإنسان حلقة عمل في بور - أو - برانس لبناء قدرات أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة من أجل ضمان الكفاءة في صياغة التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات.

باء - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

١٢ - أنشأ دستور هايتي لعام ١٩٨٧ مكتب أمين المظالم بوصفه مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وأناط بها ولاية حماية الأفراد من تجاوزات الحكومة. وفي عام ٢٠١٢، اعتمد البرلمان القانون المتعلق بتنظيم وسير عمل أمين المظالم، وهو ما زاد من تطوير إطار مكتب أمين المظالم بوصفه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)^(٤). ولمكتب أمين المظالم اختصاص تلقي ومتابعة الشكاوى الفردية، والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأجهزة العمومية، وضمان احترام حقوق المحتجزين، بما في ذلك من جانب الشرطة الوطنية الهايتية.

(٢) في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، أبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من البعثة الدائمة لهايتي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أن وزارة العدل قد تولت تنسيق اللجنة الوزارية المشتركة، بعد إلغاء منصب الوزير المفوض لحقوق الإنسان.

(٣) كان المشاركان هما منسق اللجنة الوزارية المشتركة في مكتب رئيس الوزراء ومنسق اللجنة في وزارة الشؤون الجنسانية وحقوق المرأة.

(٤) اعتمدت الجمعية العامة مبادئ باريس عام ١٩٩٣. وهي تقدم النقاط المرجعية الدولية لإنشاء وسير عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يمكن على أساسها اعتماد هذه المؤسسات من جانب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٣- ومكتب أمين المظالم ممثلون في جميع مقاطعات البلد العشر. وتتعلق العديد من الشكاوى الكثيرة التي يتلقاها بالحس الاحتياطي لفترات مطولة، وهو يتابع بعض هذه القضايا بشكل مباشر مع المدعين العامين. كما عمل مكتب أمين المظالم على زيادة الوعي بالعنف الجنسي والجنساني، إذ يشجب المسألة علناً ويمارس الدعوة من أجل المساءلة في القضايا ذات الرمزية.

١٤- وتمثل جزء هام من عمل عنصر حقوق الإنسان في بعثة تحقيق الاستقرار وبعثة دعم نظام العدالة ومفوضية حقوق الإنسان في تعزيز قدرات مكتب أمين المظالم لكي يصبح ركيزة مستدامة للإطار الوطني لحماية حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظم عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة دورة تدريبية لأعضاء مكتب أمين المظالم ودائرة إدارة السجون، المسؤولة عن إدارة السجون، بشأن قانون وأنظمة حقوق الإنسان. وفي أواخر عام ٢٠١٧، أمن عنصر حقوق الإنسان التمويل من برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون من أجل تمكين مكتب أمين المظالم من فتح مكاتب في جيريمي وسان مارك. وفي عام ٢٠١٨، يعتمد عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة تزويد مكتب أمين المظالم بالدعم التقني من أجل وضع خطة عمله الاستراتيجية. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، وافقت بعثة دعم نظام العدالة على أن تبلغ مكتب أمين المظالم بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي توثقها وتدريب موظفيه في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها؛ ووافق مكتب أمين المظالم على إطلاع بعثة دعم نظام العدالة على إحاطاته الشهرية بشأن الحبس الاحتياطي المطول واللجوء إلى العدالة.

١٥- وعلى الرغم من إنجازات مكتب أمين المظالم في السنوات الأخيرة، لا يزال يواجه تحديات. وعين الرئيس موييز نائباً عاماً جديداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بعد مرور أكثر من سنة على انتهاء ولاية شاغلة الوظيفة السابقة التي استمرت، على النحو النصوص عليه في القانون المتعلق بتنظيم وسير عمل أمين المظالم، في ممارسة مهامها حتى ذلك الحين. وتماشياً مع الإجراء المعمول به، يعين رئيس هايتي أمين المظالم من قائمة المرشحين المقدمة من غرفتي البرلمان. وأعربت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني النسائية الهايتية عن قلقها الشديد بشأن استقلال ونزاهة المعين، مع اعتبار البعض هذا التعيين سياسياً. ومما زاد من تأجيج الجدل الدائر حول التعيين عدم التشاور مع جهات المجتمع المدني الفاعلة الوطنية.

١٦- وعقب عملية تعيين مطولة ومثيرة للجدل، قرر التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن يرجئ حتى عام ٢٠١٩ استعراض مركز (حالياً "ألف") مكتب أمين المظالم ومدى امتثاله لمبادئ باريس - الذي كان مقرراً إجراؤه في أوائل عام ٢٠١٨ - لكي يكون له وقت كاف لتقييم أداء القيادة الجديدة للمؤسسة.

رابعاً- خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

١٧- في أيار/مايو ٢٠١٤، أعد مكتب الوزير المفوض لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة لحقوق الإنسان، أول مشروع لخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وفي ذلك الوقت، أشار الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي إلى أن هذه العملية تتيح فرصة

فريدة لدمج توصياته وتوصيات سائر آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (انظر A/HRC/34/73، الفقرة ١٧).

١٨- وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٨، كانت هايبي قد تلقت توصيات من لجنة القضاء على التمييز العنصري (كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ونيسان/أبريل ٢٠٠١)، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، ولجنة حقوق الطفل (آذار/مارس ٢٠٠٣، وشباط/فبراير ٢٠١٦)، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (شباط/فبراير ٢٠٠٩، وآذار/مارس ٢٠١٦)، والاستعراض الدوري الشامل (آذار/مارس ٢٠١٢، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (شباط/فبراير ٢٠١٨).

١٩- ومثلت مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٤ خطوة أولى جديدة نحو دمج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية. وقدمت لمحة عامة عن الشواغل الأساسية في مجال حقوق الإنسان وصلتها بالتوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة هيكلة مؤسسات سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين ظروف الاحتجاز، وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. كما اعتبر المشروع الفقر المصدر الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، وكذا الحاجة إلى زيادة الالتحاق بالمدارس من أجل مكافحة الأمية. وسلط الضوء أيضاً على الصعوبات المحددة لتعزيز حماية حقوق النساء والأطفال والفئات الأضعف، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والمشردون داخلياً والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين.

٢٠- وعلى الرغم من أن مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لم ينشر، فقد نظم مكتب الوزير المفوض لحقوق الإنسان طوال عام ٢٠١٤ مشاورات لمناقشة الأمر مع العمدة وممثلي السلطات المحلية (جمعيات الفروع البلدية ومجالس الفروع البلدية). كما استشير ممثلو بعض منظمات المجتمع المدني. وعقدت هذه المشاورات في جميع مقاطعات البلد العشر، وتطلبت جهداً كبيراً لإشراك مجموعة واسعة من المواطنين والحصول على آرائهم، وإدماج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بكل منطقة.

٢١- بيد أن مكتب الوزير المفوض لحقوق الإنسان لم تتح له فرصة للعمل وفقاً لنتائج هذه المشاورات نظراً لإلغاء المنصب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، لم تكن اللجنة الوزارية المشتركة قادرة على وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، يمكن لوثيقة عام ٢٠١٤ أن تشكل أساساً مفيداً لاستئناف الجهود الرامية إلى إعداد واعتماد خطة عمل وطنية محدثة بشأن الحماية المستدامة لحقوق الإنسان.

٢٢- ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ما فتئت قيادة بعثة تحقيق الاستقرار، ومن ثم بعثة نظام دعم العدالة، تمارس الدعوة من أجل تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى لشؤون حقوق الإنسان داخل الحكومة، كما فعل الأمين العام في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن (انظر S/2017/604، الفقرة ٢١). وعقب اعتماد البيان الصادر عن رئيس المجلس المذكور أعلاه، كتب المفوض السامي إلى رئيس الوزراء بطلب مماثل، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مشدداً على أهمية قيادة قوية لكفالة وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وأبلغ رئيس الوزراء كذلك بأن عنصر حقوق الإنسان في بعثة السلام في هايبي لا يزال

مستعداً لتقديم المساعدة التقنية اللازمة لإعداد مثل هذه الخطة. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تكن الحكومة قد ردت على المفوض السامي.

خامساً - سيادة القانون

ألف - انتهاكات حقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية

الحبس الاحتياطي المطول

٢٣- أقر مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٤ بأن الحبس الاحتياطي أحد أخطر الشواغل في مجال حقوق الإنسان في هايتي، مشيراً إلى ست توصيات أصدرتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن هذه المسألة ومقديماً قائمة بالسبل الممكنة للتصدي له.

٢٤- وفي عام ٢٠١٤، كان ٧٤ في المائة من المحتجزين في نظام السجون الوطني ينتظرون المحاكمة، بما في ذلك ٣٧ في المائة منذ أكثر من سنتين^(٥). وبحلول عام ٢٠١٦، كان يقدر أن ٦٣ في المائة من السجناء هم رهن الحبس الاحتياطي وأن متوسط المدة التي يقضيها محتجز رهن هذا النوع من الاحتجاز قد تضاعف تقريباً منذ عام ٢٠١٤ - من ٦٢٤ يوماً إلى ١١٠٠ يوم^(٦). وتعزى هذه الزيادة جزئياً إلى إخفاق السلطات القضائية في تجهيز القضايا واستمرت القضايا المتراكمة لمن هم رهن الحبس الاحتياطي المطول في الزيادة مع زيادة عدد الأفراد الذين يلقي القبض عليهم.

٢٥- وينتهك الحبس الاحتياطي المطول الحق في محاكمة عادلة بموجب المادة ٨ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان^(٧) والمادة ٩(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أنه ينبغي أن يمثل كل شخص يقبض عليه أو يحتجز بتهمة جنائية على وجه السرعة أمام قاض أو موظف آخر يخوله القانون ممارسة السلطة القضائية، ويحق له أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه.

٢٦- وإن آفة الحبس الاحتياطي المطول في هايتي نتيجة لعوامل مختلفة، منها البطء الشديد للإجراءات القضائية، بسبب نقص قضاة التحقيق وما يترتب على ذلك من عدم احترام المواعيد النهائية للإجراءات الجنائية. وثمة مسألة أخرى هي عدم وجود نظام لمتابعة القضايا الموكلة إلى

(٥) انظر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، "Rapport semestriel sur les droits de l'homme en Haïti: janvier-juin 2014" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، الفقرة ٤١. متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Countries/HT/ExecutiveSummaryMINUSTAH-OHCHRJanuary_june2014_fr.pdf.

(٦) انظر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، "Rapport sur la situation des droits de l'homme en Haïti: 1er juillet 2015-31 décembre 2016" (تموز/يوليه ٢٠١٧)، الفقرة ٥٤. متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Countries/HT/HaitiAnnualReport2015-2016_FR.pdf.

(٧) ينص الاجتهاد القضائي لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان على أن أي حبس احتياطي يتجاوز سنتين يشكل انتهاكاً للحق في محاكمة عادلة. للاطلاع على التفاصيل، انظر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، "Rapport semestriel sur les droits de l'homme en Haïti: janvier-juin 2014"، الفقرة ٤١.

القضاة الذين يجري تعويضهم، وهو يؤدي في كثير من الأحيان إلى إغفال النظام لدعوى قضائية ولأشخاص مدعى عليهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض القضاة يفتقرون إلى المؤهلات اللازمة للاضطلاع بواجباتهم على نحو ملائم ولا يخصصون ما يكفي من الوقت لمعالجة القضايا المسندة إليهم، ويعود ذلك أيضاً إلى التغيب عن العمل حسبما قيل.

٢٧- ولا تزال آليات الرقابة على قطاع العدالة ضعيفة. وفي الممارسة العملية، يسمح الغياب شبه الكامل للرقابة الإدارية على القضاة بتدني الأداء من دون عواقب. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، في إحدى الحالات القليلة التي عزل فيها المجلس الأعلى للقضاء قاضياً في انتظار إجراء تحقيق في ادعاءات فساد في لي كاي (مقاطعة الجنوب)، لم يجر تعيين بديل للقاضي، وهو ما أثر تأثيراً مباشراً على ملفات المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي.

٢٨- وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أنشأ الرئيس بريفير لجنة معنية بالحبس الاحتياطي بغية وضع حد لهذه الممارسة. وكلفت هذه الهيئة بإعداد قائمة بجميع السجناء رهن الحبس الاحتياطي في الولايات القضائية للبلد البالغ عددها ١٨ وتقديم توصيات بشأن حالات الحبس الاحتياطي المطول التي تم تحديدها. وتتألف اللجنة من تسعة أعضاء، من بينهم ممثلون عن المجلس الأعلى للقضاء ونقابة المحامين ومنظمات حقوق الإنسان. بيد أنها لم تدم طويلاً، ولم يكن لديها وقت كافٍ لتحقيق النتائج المرجوة. وفي الواقع، مع تغير الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٧، حُلَّت وحلَّت محلها لجنة رئاسية للتحقيق في حالة المحتجزين في السجون - عملت لمدة ثلاثة أشهر (انظر الفقرة ٣٤ أدناه).

٢٩- وواصلت بعثة دعم نظام العدالة، كجزء من ولايتها، العمل مع السلطات الوطنية، بما في ذلك السلطة القضائية، من أجل إيجاد سبل للحد من حالات الحبس الاحتياطي المطول. وتشمل ذلك تحسين قدرة القضاة على معالجة القضايا بكفاءة، بما في ذلك عن طريق امتثال أكثر صرامة للأجال القانونية. وما فتئت بعثة دعم نظام العدالة تدعم أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز أداء إدارة القضايا من خلال تيسير الحوار مع جميع الجهات الفاعلة في سلسلة الإجراءات الجنائية، بما في ذلك الشرطة والمدعون العامون والقضاة ومحامو المساعدة القضائية.

اكتظاظ السجون

٣٠- يشكل اكتظاظ السجون، إلى جانب الحبس الاحتياطي المطول، شاغلاً رئيسياً من شاوغل حقوق الإنسان في هايتي. ويساهم الحبس الاحتياطي بشكل مباشر في اكتظاظ السجون ويؤثر سلباً على ظروف الاحتجاز^(٨). وخلص عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة، من خلال ما يقوم به من رصد، إلى أن مراكز الشرطة تستخدم أيضاً لإيواء المحتجزين، في الحالات التي لا تتوفر فيها مرافق السجون.

٣١- وأشار في مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٤ إلى أنه بالرغم من محاولة الحكومة معالجة هذه المسألة، فقد ثبت أن التدابير المعتمدة غير كافية لتحسين الحالة تحسیناً ذا بال. ومن بين الإجراءات المقترحة، سلط مشروع خطة العمل الضوء على الحاجة إلى

(٨) في عام ٢٠١٥، اعتبر المفوض السامي الإفراط في اللجوء إلى الحبس الاحتياطي أحد الأسباب الرئيسية لاكتظاظ السجون في هايتي (انظر A/HRC/30/19، الفقرة ٣٧).

بناء السجون وفقاً للمعايير الدولية، واعتماد برنامج للمساعدة القانونية لتمكين المحاكم من معالجة هذه القضايا على وجه السرعة.

٣٢- وتعزز معظم السجون النظافة الصحية وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية. ووصفت العديد من آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة المعنية بحقوق الإنسان^(٩)، هذه الحالة بأنها ترقى إلى معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة. ويشير الرصد المستمر للسجون من جانب عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة إلى أن عدد حالات الوفاة أثناء الاحتجاز قد زاد خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية. فعلى سبيل المثال، في سجن لي كاي، تضاعف عدد المحتجزين المتوفين تقريباً في سنة واحدة، من ٨ عام ٢٠١٦ إلى ١٤ عام ٢٠١٧. وفي العديد من الحالات، أُفيد بأن سلطات السجن لم تبلغ أسرة المحتجز المتوفى بالوفاة.

٣٣- وفي حين يؤثر الاكتظاظ ورداءة أوضاع السجون على جميع المحتجزين، لديهما تأثير غير متناسب على النساء والأطفال والسجناء ذوي الإعاقة. ففي السجون، النساء والأطفال أكثر عرضة لخطر العنف وسوء المعاملة. وعلاوة على ذلك، يحرم الأطفال من حقهم في التعليم، وتبقى إمكانية وصول المرأة إلى الصحة، ولا سيما خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، محدودة للغاية. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٨، خلص عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة، من خلال ما يقوم به من رصد، إلى نحو ٨٥ في المائة من المحتجزين في لي كاي هم رهن الحبس الاحتياطي في سجن مكتظ^(١٠). ويحتجز حوالي ٢٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن ١٤ و ١٧ بسبب جنح مثل سرقة حبة من جوز الهند.

٣٤- وكما ذكر سابقاً (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه)، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، حاولت الحكومة معالجة مسألة الحبس الاحتياطي المطول بإنشاء اللجنة الرئاسية للتحقيق في حالة المحتجزين في السجون، والتي أنشأها الرئيس موييز استجابة لتزايد عدد حالات الوفاة رهن الاحتجاز. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، بعد إنهاء ولاية اللجنة، قدمت هذه الأخيرة تقريراً إلى ديوان الرئيس. ومن بين النتائج التي توصلت إليها، لاحظت أن متوسط المساحة المتاحة للمحتجزين في السجون الهايتية هي ٠,٤٠ متر مربع، ووصفت ظروفها يرثى لها، من مثل الافتقار إلى المياه الصالحة للشرب والغذاء الكافي والأسرة والرعاية الطبية المناسبة للسجناء ذوي الإعاقات الجسدية والعقلية. ولم تجدد ولاية اللجنة، ولم تتخذ إجراءات دائمة بشأن النتائج التي توصلت إليها، علماً بأن العديد منها كررت استنتاجات الخبير المستقل (انظر A/HRC/31/77، الفقرات ١٠٣-١١١، و A/HRC/34/73، الفقرات ٩٩-١٠٧).

باء- ضرورة إصلاح القانون الجنائي

٣٥- بالرغم من أن مجموعة واسعة من العوامل تسهم في عدم الكفاءة العامة لقطاع العدالة الجنائية، مما يؤدي لاحقاً إلى انتهاكات لحقوق الإنسان من مثل الحبس الاحتياطي المطول، فإن التشريع الجنائي المتقادم يوجد في صميم العديد من التحديات. وقد أثير هذا في مشروع خطة

(٩) انظر CCPR/C/HTI/CO/1، الفقرة ١٥.

(١٠) حوالي ٥٧٤ من ٦٧٦ محتجزاً.

عمل حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤، حيث جرى تسليط الضوء على عدد من التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٣٦- وفي عام ٢٠١٢، وفي محاولة لمعالجة هذه المسألة، أنشأ الرئيس السابق مارتيلي لجنة رئاسية لإصلاح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. واستفادت اللجنة من جهود فريق عامل سابق عمل من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، تحت إشراف وزير العدل.

٣٧- وفي عام ٢٠١٥، قدمت اللجنة مشروعاً منقحاً للقانونين إلى مجموعة من الجهات الفاعلة، منها أعضاء محاكم الاستئناف الخمس والمحامون وممثلو منظمات المجتمع المدني. ثم قدم عنصر حقوق الإنسان في بعثة تحقيق الاستقرار تعليقات شاملة إلى اللجنة، من أجل أمور منها ضمان امتثال هذه المشاريع للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدمت اللجنة النصين المنقحين إلى الرئيس. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدم المشروعان إلى وزير العدل الذي أحالهما، حسبما يقتضيه القانون، إلى البرلمان لمناقشتها والتصويت عليهما. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٨، لم تكن غرفتا البرلمان قد ناقشتا هذين المشروعين.

٣٨- وظل مشروع قانون المساعدة القضائية قيد المناقشة في مجلس الشيوخ منذ عام ٢٠١٧. ولا يمكن لأغلبية المحتجزين تحمل تكاليف التمثيل القانوني، ويمكن أن يقضوا سنوات رهن الحبس الاحتياطي من دون مثول أي منهم أمام محكمة. وعقب تصويت مجلس الشيوخ في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، صوت مجلس النواب (غرفة النواب) في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨ على عدد من التغييرات على مشروع القانون، وهو ما استلزم من مجلس الشيوخ إجراء جولة ثانية من التصويت. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، لم يكن مجلس الشيوخ قد اتخذ بعد إجراء بشأن مشروع القانون.

جيم- عدم المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة

٣٩- أقر مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٤، إذ أشار إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة في آذار/مارس ٢٠١٢، بضرورة امتثال الشرطة الوطنية الهايتية لقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، وكفالة التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة الموظفين الجدد. ومع ذلك، لا تزال العمليات التي تنفذها الشرطة الوطنية الهايتية، التي تظل الجهاز الرئيسي المسؤول عن الأمن في البلد، تثير شواغل خطيرة في مجال حقوق الإنسان.

٤٠- وفي السنوات الأخيرة، كانت الشرطة مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان في مناسبات عديدة وأخفقت السلطات القضائية في مساءلة الجناة المزعومين. وتبين أنماط السلوك هذه حادثان حقق فيهما عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة، حدثتا في ليلافوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وفي غران رافين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ووثق عنصر حقوق الإنسان عدة حالات أخرى لجأ فيها أفراد الشرطة الوطنية الهايتية إلى استخدام مفرط للقوة تسبب في سقوط ضحايا مدنيين، بما في ذلك في صفوف الأطفال.

٤١ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قام لواء العمليات والتدخل في المقاطعات، وهو وحدة متخصصة في الشرطة الوطنية الهايتية، بعمليات تفتيش غير مأذون بها في ليلافوا (المقاطعة الغربية). ويبدو أن اللواء، الذي ثبتت مسؤوليته عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المرتكبة في الماضي^(١١)، نفذ العملية انتقاماً لمقتل زميل لأفراده قبل بضع ساعات. وبعد العملية، عثر على ثلاثة مدنيين مقتولين بطلقات نارية في الرأس، مما يشير إلى حالات إعدام بإجراءات موجزة. وتعرض تسعة مدنيين آخرين، من بينهم ثلاث نساء، للضرب المبرح على يد الشرطة الوطنية الهايتية خلال العملية وتعرض اثنان منهم على الأقل للتهديد بالإعدام بإجراءات موجزة. وألقى اللواء القبض على تسعة أفراد بتهمة قتل شرطي. وخلال تلك العملية، قام أفراد اللواء كذلك تعسفاً بمهاجمة السكان المحليين، ونهب المتاجر، وإحراق ثلاث مجمعات سكنية.

٤٢ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من شرطة الأمم المتحدة، عملية في غران رافين (المقاطعة الغربية) من أجل القضاء على أنشطة العصابات في المنطقة. وبعد انتهاء العملية المقررة وعندما كانت شرطة الأمم المتحدة تستعد للانسحاب، حدث تبادل لإطلاق النار بين الشرطة الوطنية الهايتية وأشخاص كانوا محتبئين في مدرسة، مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الشرطة وإصابة ثلاثة بجروح. وخلال هذه العملية، دُكر أن الشرطة الوطنية الهايتية قتلت ثمانية أشخاص عزل، من بينهم امرأتان، وضربت ٣ من موظفي المدرسة، وألقت القبض على ٣٢ شخصاً. وتبين أن العديد ممن قُتلوا قُتلوا بطلقات نارية في الرأس، مما يشير إلى حالات إعدام بإجراءات موجزة. وظل أحد المدنيين مفقوداً في أعقاب هذه الأحداث، وهو أمر يرقى إلى اختفاء قسري. ويوحى استخدام الغاز المسيل للدموع في مدرسة كان يوجد بها طلاب ومدرسون كذلك بأن الشرطة الوطنية الهايتية لجأت إلى الاستخدام المفرط للقوة.

٤٣ - ولم تتخذ السلطات القضائية بعد خطوات لمساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق هاتين العمليتين على أفعالهم. وأجرت المفتشية العامة تحريات إدارية في الحادثين. ففي حالة ليلافوا، أودع ثلاثة من أفراد اللواء رهن الحبس الإداري في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي حالة غران رافين، خلصت تحريات المفتشية العامة إلى أن انتهاكات لحقوق الإنسان قد ارتكبت واتخذت العديد من التدابير الإدارية ضد بعض الأفراد المتورطين من الشرطة الوطنية الهايتية. وشملت هذه التدابير التوقيف عن العمل من دون أجر، أو إعادة النشر الوظيفي، أو الطرد من قوات الشرطة. وفي حين أشارت المفتشية العامة والسلطات القضائية إلى أنه تنتظر محاكمة المسؤولين عن تلك الأعمال، لم يكن قد بوشر أي تحقيق قضائي في هذه القضية وقت إعداد هذا التقرير. وهاتان الحادثتان علامة بارزة على أنماط أوسع انتشاراً للانتهاكات التي يرتكبها أفراد الشرطة في هايتي وتبرهن على الحاجة الملحة إلى ضمان المساءلة.

(١١) انظر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، "Rapport sur la situation des droits de l'homme en Haïti: 1er juillet 2015-31 décembre 2016"، الفقرة ٢٣.

دال - الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المرتكبة في الماضي

٤٤ - ارتكبت لمدة ٣٠ عاماً تقريباً، أثناء حكم نظام دوفالييه، انتهاكات جماعية وجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات للحق في الحياة، والحرية، والسلامة الجسدية، والعدالة، وفي حرية التعبير (انظر A/HRC/25/71، الفقرتان ٥٨-٥٩). واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق والحريات المدنية، بعد أن غادر جان - كلود دوفالييه البلد عام ١٩٨٦ (انظر A/49/513، المرفق، الفقرة ٦). وفي عام ١٩٩١، نظمت القوات المسلحة انقلاباً أسفر عن خلع الرئيس وقتها أريستيد، أول رئيس منتخب ديمقراطياً. وفي ظل الدكتاتورية العسكرية، ظل موظفو الدولة ينفذون بانتظام عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وحالات الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والتعذيب (انظر E/CN.4/1996/94، الفقرة ٨). كما شُجبت أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المؤيدة أو المعارضة للرئيس أريستيد (انظر A/HRC/31/77، الفقرة ٧٥).

٤٥ - ولم يعاقب أي من مرتكبي هذه الانتهاكات. وفي عام ١٩٩٥، أنشأ الرئيس أريستيد، بعد إعادة تنصيبه، اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إبان الحكم العسكري بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤. وسلطت الضوء في تقريرها النهائي، المقدم في شباط/فبراير ١٩٩٦، على الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة. ومع ذلك، لم توثق أي هيئة ماثلة للانتهاكات المرتكبة قبل عام ١٩٩١.

٤٦ - وعلى مدى سنوات، حاول الضحايا حمل محكمة على أن تبث في شكاواهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي قرار تاريخي، أعلنت محكمة استئناف قبول توجيه تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إلى دوفالييه وبعض شركائه على أساس أن قانون حقوق الإنسان العرفي يشكل جزءاً من القانون الهايتي. وبعد وفاة دوفالييه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حاجج ممثلو الضحايا بأنه يمكن مواصلة الإجراءات ضد المدعى عليهم الآخرين، ولكن لم يسجل أي تقدم منذ ذلك الحين. وفي عام ٢٠١٦، حثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، إذ أحاطت علماً بعدم إجراء تحقيقات منذ عام ٢٠١٤، الحكومة على أن تقدم معلومات عن الجهود الرامية إلى تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة إبان رئاسة دوفالييه إلى المحاكمة^(١٢).

٤٧ - ويحرم الإفلات من العقاب الضحايا من حقهم في معرفة الحقيقة وفي العدالة ويقوض ثقة الجمهور في حماية المؤسسات لحقوقه. وإدراكاً لكون الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المرتكبة في الماضي يشكل عقبة أمام الديمقراطية، اقترح مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٤ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز المساءلة وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.

(١٢) رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة من المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية التابع للجنة المعنية بحقوق الإنسان يقدم فيها أحدث المعلومات عن الملاحظات الختامية الصادرة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (CCPR/C/HTI/CO/1). وهي متاحة على الرابط التالي:

http://ccprcentre.org/files/documents/INT_CCPR_FUL HTI_25997_F1.pdf

٤٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، اقترح الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والتعويض من أجل تسليط الضوء على الانتهاكات السابقة وتقديم تعويضات إلى الضحايا والبلد ككل من أجل تعزيز قدرة البلد على بناء مجتمع أكثر مساواة قائم على العدالة (انظر A/HRC/34/73، الفقرتان ٧٤-٧٥). واقترح مشروع خطة العمل الوطنية لعام ٢٠١٤ أن تستأنف اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة لعام ١٩٩٥ عملها. ومن الأهمية بمكان أن تنظر خطة العمل الوطنية في إنشاء آلية للعدالة الانتقالية تتولى النظر في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي.

٤٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظمت مفوضية حقوق الإنسان حلقة عمل في بور - أو - برانس بشأن مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، حضرها أكثر من ١٠٠ مشارك من بلدان مختلفة، ومثلو مكتب أمين المظالم، واللجنة الوزارية المشتركة، ومنظمات المجتمع المدني. ومن بين التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في السعي إلى المساءلة جمع الأدلة، وغياب القدرة والإرادة لدى القضاة، وخوف الضحايا والشهود من التعرض لأعمال انتقامية. وحددت بعض هذه التحديات، بما في ذلك الحاجة إلى حماية الضحايا والشهود، في مشروع خطة العمل الوطنية لعام ٢٠١٤.

سادساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف - استمرار الأمية

٥٠ - حدد مشروع خطة العمل الوطنية لعام ٢٠١٤، إذ أشار إلى أن لهايتي أحد أعلى معدلات الأمية في نصف الكرة الغربي، عوامل مختلفة، بما في ذلك كون حوالي ٢٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة لا يواظبون على الحضور إلى المدرسة، وارتفاع عدد الطلاب في كل فصل، وعدم كفاية تدريب المدرسين، وكون معظم المدارس خاصة وعدم اتباعها لمنهج موحد.

٥١ - وفي بلد كثيراً ما تأتي فيه المظالم الاجتماعية من الفقر، يعد ارتفاع معدلات الأمية أحد أبرز مؤشرات التفاوتات. وتحرم الأمية الأفراد من حقهم في التعليم، وتحرمهم من وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. ويعد التعليم، بوصفه حقاً تمكينياً، الأداة الأولى القادرة على تمكين الأفراد المهمشين اقتصادياً واجتماعياً من انتشال أنفسهم من براثن الفقر^(١٣). ومن خلال التعليم، يمكن للناس أن يعززوا قدراتهم من أجل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الحق في السكن اللائق والصحة والغذاء.

٥٢ - وعلى الرغم من عدم وجود أي إحصاءات محدثة، أشارت التقديرات عام ٢٠١٣ إلى أن ما يقارب نصف جميع الهايتيين أميون^(١٤)؛ على الرغم من أن عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية قد زاد بشكل مطرد على مدى العقود الماضية، من ٤٧ في المائة عام ١٩٩٣

(١٣) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) بشأن الحق في التعليم.

(١٤) انظر A/HRC/28/82، الفقرة ٢٦، الحاشية ٢.

إلى ٨٨ في المائة عام ٢٠١١^(١٥). وفي عام ٢٠١٢، أشارت تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن نحو ٧٤,٤ في المائة من الذكور و٧٠,٥ في المائة من الإناث اللواتي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في هايتي يعرفون القراءة والكتابة^(١٦). ومن الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الأمية، بالكريول والفرنسية كليهما، وهذه الأخيرة هي اللغة الرسمية المستخدمة في جميع المسائل الإدارية والرسمية^(١٧).

٥٣- وتمثل المسائل المالية العائق الرئيسي أمام الحصول على التعليم. وعلى الرغم من أن الحكومة توفر التعليم مجاناً، فإن التمويل العام لا يكفي لتوفير فرص كافية لوصول الطلاب إلى التعليم، والمدرسين إلى التدريب والأجور. وبالتالي، فإن ٨٠ في المائة من جميع المدارس خاصة، أي تقوم على دفع رسوم، ولا تستطيع الأسر التي تعوزها موارد مالية تغطية التكاليف. وإضافة إلى ذلك، فإن الرسوم المتصلة بالتعليم، مثل النقل واللوازم المدرسية، تسهم بدورها في العوائق المالية. كما أن نوعية التعليم المقدم في المدارس العامة تعتبر عموماً أقل منها في المدارس الخاصة، وهذه المشكلة تتفاقم بفعل تواتر إضرابات المدرسين المحتجين على انخفاض الأجور وتظاهر الطلاب من أجل تعليم أفضل. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨، نظم طلاب المدارس الثانوية مظاهرات في بوتي - غواف، امتدت بعد ذلك إلى أجزاء أخرى من البلد. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يتغيب أطفال الأسر منخفضة الدخل عن المدارس لعدة أيام في الأسبوع لأنهم يجبرون على العمل من أجل مساعدة والديهم. وفي المناطق الريفية، تحول عدم كفاية عدد المدارس والمسافة بين بيوت الأسر والمدارس أيضاً دون الأطفال والحصول على التعليم. وكما لاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإن الفتيات في المناطق الريفية يوجدن في وضع غير مؤات لأن الفقر، وعمل الأطفال، والافتقار إلى المرافق الصحية الملائمة والمياه الصالحة للشرب، وارتفاع معدل العنف والتحرش الجنسيين في طريقهن إلى المدرسة ذهاباً وإياباً تساهم جميعها في الانخفاض التدريجي في معدلات إكمال الفتيات للتعليم الثانوي^(١٨).

باء- حالة المشردين داخلياً

٥٤- في عام ٢٠١٤، اعتبر الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي حالة المشردين داخلياً واحدة من خمسة عوامل تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان (انظر A/HRC/25/71). وفي عام ٢٠١٤ أيضاً، أوصى مشروع خطة العمل الوطنية بمعالجة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان بشأن المشردين داخلياً، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق. وإضافة إلى الجهود الرامية إلى بناء وحدات سكنية، أوصى المشروع بإيجاد فرص عمل من شأنها أن تمنح الهايتيين القوة الشرائية لشراء أو استئجار العقارات. وقد نجحت الجهود التي تبذلها الحكومة والشركاء في المجال الإنساني في الحد بصورة كبيرة من عدد المشردين داخلياً منذ عام ٢٠١٠. بيد أن العديد من هؤلاء الأشخاص لا يزالون يعيشون في مخيمات مؤقتة يظلون فيها عرضة للكوارث الطبيعية ومجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) انظر https://www.unicef.org/french/infobycountry/haiti_statistics.html#117.

(١٧) في عام ٢٠١٥، أثار الخبير المستقل شواغل بشأن كون حملة محو الأمية الجارية تركز حصراً على الكريول (انظر A/HRC/28/82، الفقرة ٣٠).

(١٨) انظر CEDAW/C/HTI/CO/8-9، الفقرة ٢٩.

٥٥ - وكانت الكوارث الطبيعية هي المحركات الرئيسية للتشرد الداخلي في هايتي بسبب موقعها في منطقة زلزالية واتساع مناطقها الساحلية المعرضة للأعاصير. وقد فاقت رداءة جودة التشييد وإزالة الغابات وتزايد عدد السكان الأثر الفتاك للكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك التدمير والتشريد. ومن أصل ١,٥ مليون شخص شردهم زلزال عام ٢٠١٠، كان حوالي ٣٧ ٠٠٠ منهم لا يزالون في ٢٦ مخيماً حتى آذار/مارس ٢٠١٨، معظمهم حول منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبرى، في انتظار التوصل إلى حل دائم. ومع مرور الوقت، زادت الظروف المعيشية الهشة في المخيمات تدهوراً. فما لا يقل عن ١٧ مخيماً لا تتوفر فيها ظروف صحية ملائمة. فبعضها محرومة من دورات المياه ولا تملك أخرى إمكانية الحصول على مياه الشرب بصورة منتظمة، مما يطرح مخاطر جدية على الصحة العامة، بما في ذلك نشر الأمراض المنقولة بالمياه، ولا سيما منذ تفشي الكوليرا عام ٢٠١٠.

٥٦ - ومع مرور السنين، أدت الظروف المعيشية الهشة وارتفاع معدلات البطالة بين الأشخاص الذين شردهم زلزال عام ٢٠١٠ إلى تفكك العديد من الأسر. وكثيراً ما يغادر الرجال بحثاً عن العمل، تاركين أسرهم وراءهم. ونتيجة لذلك، فإن النساء والأطفال يشكلون حوالي ٧٠ في المائة من المشردين داخلياً في المخيمات الستة والعشرين. وتكافح ربات الأسر المعيشية من أجل إعالة أسرهن حيث يجب عليهن أن يوازن بين الحاجة إلى العمل ورعاية الأطفال، والعديد منهم لا يذهبون إلى المدرسة. وفي ظل ظروف الهشاشة هذه، النساء والأطفال معرضون أيضاً لطائفة من الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي والاتجار بالبشر.

٥٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ضرب إعصار ماثيو أول ما وصل إلى البر المنطقة الريفية الواقعة جنوب غرب هايتي، وقتل حوالي ٥٥٠ شخصاً وشرّد نصف مليون آخرين. ومع أن معظم المشردين تمكنوا من العودة إلى ديارهم أو على الأقل إلى مناطقهم الأصلية، في أوائل عام ٢٠١٨ كان حوالي ١ ٦٠٠ شخص لا يزالون مشردين، يعيشون في مستوطنات مؤقتة ومراكز إجماع^(١٩).

٥٨ - ولا يمكن لجهود الإنعاش أن تكون مستدامة إلا إذا أخذت اعتبارات حقوق الإنسان في الاعتبار على النحو الواجب. وفي سياق تتوقع فيه زيادة الكوارث الطبيعية، من شأن إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في سياسات الحد من أخطار الكوارث وخطط الإنعاش أن يسهم في التخفيف من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات هشاشة.

سابعاً - حالة المهاجرين الهايتيين

٥٩ - يبلغ عدد سكان هايتي ١١ مليون نسمة، ويقدر أن مليوني هايتي يعيشون في الخارج. وتستضيف الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية الغالبية العظمى من المهاجرين الهايتيين. ومن البلدان الأخرى التي لها عدد ذو بال من المهاجرين الهايتيين جزر البهاما. وقد اعتمدت هذه الدول الثلاث سياسات يمكن أن تؤدي إلى عمليات ترحيل واسعة النطاق

(١٩) الفريق القطري للعمل الإنساني، "Revised Humanitarian Response Plan, January–December 2018: Haiti" (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨). متاح على الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/haiti/haiti>. revised-humanitarian-response-plan-january-december-2018

للهايتيين. وفي حين لم تصدق أي منها - ولا هايتي - على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فإنها جميعها ملزمة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان وبالالتزامات المترتبة عن القانون الدولي العرفي.

٦٠- وفي عام ٢٠١٣، كانت الجمهورية الدومينيكية تضم حوالي ٤٥٨ ٠٠٠ مهاجراً هايتياً، إضافة إلى ٧٣٠ ٧٣٦ شخصاً آخر، من بينهم ٦٤٠ ٣٥٥ طفلاً، يعتبرون "سكاناً عابرين للحدود" (سكان الحدود). وفي تلك السنة، قررت المحكمة الدستورية الدومينيكية أنه لا يحق للأشخاص المولودين في الجمهورية الدومينيكية بعد عام ١٩٢٩ ممن لا ينحدر أحد والديهم على الأقل من أصل دومينيكي الحصول على الجنسية الدومينيكية. وأدانت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذا الحكم باعتباره حكماً تمييزياً. وفي عام ٢٠١٤، وضعت السلطات الدومينيكية خطة وطنية لتسوية أوضاع الأجانب من أجل تصحيح بعض أوجه القصور في قرار المحكمة، غير أن عدد المهاجرين المبعدين أو الذين أرغموا على العودة من الجمهورية الدومينيكية بعد انقضاء تاريخ فترة التسجيل وفقاً للخطة الوطنية لتسوية الأوضاع في تموز/يوليه ٢٠١٥ زاد بنسبة ٤٥ في المائة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - أي من ١٥٨ ٨٠٠ إلى ٢٣٠ ٣٠٠^(٢٠).

٦١- وتعيش ثاني أكبر جالية للمغتربين الهايتيين في منطقة الكاريبي في جزر البهاما، حيث سجل ٤٠ ٠٠٠ هايتي عام ٢٠١٣. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أدخلت جزر البهاما إصلاحات على قانون الهجرة تنص على أن على جميع المهاجرين غير النظاميين - معظمهم هايتيون - أن يغادروا الإقليم من أجل تسوية وضعهم القانوني كمهاجرين، بما في ذلك الحصول على جوازات سفر في بلدتهم الأصلي. وأوقفت الحكومة عمليات الترحيل بعد أن أعربت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في ٢٠١٥، عن شواغل بشأن انعدام الجنسية. ومع ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعلن رئيس وزراء جزر البهاما استئناف تنفيذ القانون في ٢٠١٨.

٦٢- وانتقل حوالي ٥٩ ٠٠٠ هايتي إلى الولايات المتحدة في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠ في إطار وضع الحماية المؤقتة، وهو وضع من أوضاع الهجرة القانونية بالنسبة للبلدان التي تعاني من ضائقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعلنت إدارة الولايات المتحدة أنها ستلغي وضع الحماية المؤقتة وأنه ستكون أمام جميع المهاجرين الهايتيين الذين كانوا يتمتعون بالحماية سابقاً في إطار هذا البرنامج مهلة تمتد إلى تموز/يوليه ٢٠١٩ ليغادروا الولايات المتحدة.

٦٣- وبالنظر إلى أوجه الضعف الاقتصادي للبلد والأثر المتبقي للكوارث الطبيعية، فإن عمليات الترحيل الجماعي والطرده الجماعي وغيرها من أشكال الإعادة القسرية أو بالإكراه للناس إلى هايتي هي عمليات غير مستدامة إلى حد كبير، علاوة على أنها تشكل تهديداً لحقوق الإنسان للمهاجرين الهايتيين. ومن دون تخطيط ملائم، يمكن لأمن واستقرار هايتي أن يتأثر بالأعداد الكبيرة لحالات الترحيل والعودة التلقائية. وفي الوقت الراهن، يصل معظم المرشحين إلى هايتي من دون أي موارد مالية وقد انفصل العديد منهم عن أفراد أسرهم الذين يبقون في بلد المقصد. ويستقر معظمهم في المقاطعات التي تمتد على طول الحدود الهايتية - الدومينيكية، وهي مقاطعات الشمال الشرقي، والوسط، والجنوب الشرقي، والغرب. ويعاني النساء والأطفال، الذين

(٢٠) المرجع نفسه.

يمثلون ٥٨ في المائة من العائدين، هشاشة خاصة. وأدت زيادة حركة المرور عن طريق المعابر الحدودية غير القانونية إلى ارتفاع معدلات الجريمة، مما يعرض النساء والأطفال لزيادة مخاطر العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، لا تزال تسود في جميع أنحاء هايتي والجمهورية الدومينيكية ممارسات متوطنة واستغلالية، مثل استغلال الأطفال كخدم منازل، وصفقات الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال بالمقايضة، ومختلف أشكال السخرة التي تطل الرجال والنساء والأطفال.

٦٤- والعائدون يعانون هشاشة اقتصادية وغالباً ما ينظر إليهم على أنهم أعباء اقتصادية واجتماعية. ونظراً لنقص الموارد، قلصت حكومة هايتي القدرة على تزويدهم بالمرافق الملائمة للاستقبال والسكن والعمالة والتعليم والصحة. وفي عام ٢٠١٥، أنشأ الفريق القطري للعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري فريقاً عاملاً مع الكيانات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل معالجة هذه المسائل. وواصل الفريق العامل العمل ووضع خطط عمل سنوية تركز على حماية المهاجرين العائدين، وتوفير استجابات منسقة ومتكاملة للمسائل المتعلقة بالحماية. وما فتى الفريق العامل بدوره يمارس الدعوة من أجل تصديق هايتي على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٦٥- وبما أن خطر الترحيل الجماعي أخذ في التزايد، ويتوقع أن يواصل ذلك إلى مدى من شأنه أن يطغى على قدرة هايتي، ثمة حاجة إلى استجابة عاجلة قائمة على حقوق الإنسان ويمكن إدراجها كجزء من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

ثامناً - استنتاجات

٦٦- يشكل مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان الذي وضع عام ٢٠١٤ أساساً قوياً لوضع استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان.

٦٧- ويشكل الغياب المطول لجهة تنسيق رفيعة المستوى لشؤون حقوق الإنسان في الفرع التنفيذي للحكومة عقبة أمام وضع واعتماد خطة عمل وطنية شاملة واستراتيجية لحقوق الإنسان ترمي إلى معالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة التي أثارها الآليات الدولية لحقوق الإنسان على مدى عدة سنوات. والقيادة أساسية من أجل حماية فعالة ومستدامة لحقوق الإنسان.

٦٨- ويبقى دور مكتب أمين المظالم أساسياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك معالجة المظالم وانتهاكات حقوق الإنسان. وسيواصل عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة دعمه لمكتب أمين المظالم من أجل كفالة توفره على الوسائل الضرورية للوفاء بولايته.

٦٩- ولا يزال عنصر حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة منخرطاً في تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الهايتية من أجل وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

تاسعاً - توصيات

٧٠- يوصي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حكومة هايتي بما يلي:

(أ) ضمان أن تستأنف جهة تنسيق رفيعة المستوى لشؤون حقوق الإنسان في السلطة التنفيذية، تكون لها سلطة لقيادة اللجنة الوزارية المشتركة لحقوق الإنسان، وضع

خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان ووضع صيغتها النهائية؛ وأن يتابع مجلس الوزراء توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) اتخاذ تدابير عاجلة للتقليل عدد السجناء الذين ظلوا رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من عامين، بما في ذلك عن طريق تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الرئاسية بشأن حالة المحتجزين في السجون؛

(ج) تحسين الإشراف، من خلال المجلس الأعلى للقضاء، على قضاة التحقيق المكلفين بالحالات التي احتجز فيها المتهمون لمدة تزيد على سنتين؛

(د) ضمان إدراج القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون المساعدة القضائية في جدول أعمال الدورات البرلمانية المقبلة؛

(هـ) اتخاذ تدابير عاجلة لتيسير توفير السكن اللائق للأشخاص الذين شردهم زلزال عام ٢٠١٠ وإعصار ماثيو ممن لا يزالون يعيشون في المخيمات وغيرها من المستوطنات المؤقتة؛

(و) التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

(ز) مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الأمية، مع مراعاة التحديات الخاصة التي تواجهها الفتيات في المناطق الريفية؛

(ح) ضمان المساءلة الفردية عن طريق التدابير القضائية الملائمة على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك ما يتعلق بالحوادث الخطيرة المبلغ عنها في ليلافوا وجراند رافين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛

(ط) إنشاء آليات العدالة الانتقالية من أجل تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية وواسعة النطاق المرتكبة في الماضي، وجبر الضرر الذي لحق بالضحايا والبلد ككل، وذلك من أجل تعزيز قدرة المجتمع على بناء مجتمع أكثر مساواة وعدالة؛

(ي) تعزيز وكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المرتكبة في الماضي، بما في ذلك من خلال استئناف الإجراءات القضائية ضد الجناة المزعومين؛

(ك) ضمان تضمن سياسات الحد من أخطار الكوارث وخطط الإنعاش اعتبارات حقوق الإنسان من أجل التخفيف من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً.

٧١- يوصي المفوض السامي مجلس حقوق الإنسان بمواصلة إيلاء اهتمام خاص لحالة حقوق الإنسان في هايتي، بالنظر إلى قضايا حقوق الإنسان التي لا تزال قائمة، ورصد التقدم المحرز في وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.